مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

بؤرة الحرب الأهلية القادمة في العراق

تقييم التهديد الاستراتيجي
الذي يشكله تنظيم "داعش"

التهديد الإرهابي
للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

السنة الثانية

العدد ((١١٢))

الأحد: ١/٣/٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- حتمية المواجهة البرية بين الولايات المتحدة والتنظيمات الإرهابية | ٣

مقالات استراتيجية

- بؤرة الحرب الأهلية القادمة في العراق | ٤
- تقييم التهديد الاستراتيجي الذي يشكله تنظيم "داعش" | ٧
- التهديد الإرهابي للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق | ١١
- الحرب العالمية القادمة داخل العالم الإسلامي - الجزء الثاني - | ١٦
- (٢٤) صوتا لوحدة العراق - الجزء الثالث - | ٢٠

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١١٢]

حتمية المواجهة البرية
بين الولايات المتحدة والتنظيمات الإرهابية

قد تتصور واشنطن أنها ستترك مسؤولية المواجهة البرية مع التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط الكبير لحكومات وشعوب المنطقة، لكن مسار الأحداث سيثبت خطأ هذا التصور عندما تضطر إلى دفع ثمن أخطائها الاستراتيجية من حياة أبنائها وأموال دافعي الضرائب فيها في المواجهة البرية الحتمية مع قوى الإرهاب. القارئ الكريم، العدد الذي بين يديك من إصدار (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**) يتضمن خمسة مقالات استراتيجية مهمة: المقال الأول (**بؤرة الحرب الأهلية القادمة في العراق**)، للكاتب (**جيسي روزنفيلد**)، نشرته صحيفة (**الديلي بيست**) الأمريكية، ويتحدث كاتبه عن الواقع غير المستقر الذي تعيشه مدينة كركوك العراقية لأسباب عدة يذكرها، في وقت تتقارب فيه رايات كل من الجماعات الشيعية المسلحة والبيشمركة الكردية وتنظيم "داعش" في مشهد ينذر بالانفجار في أي وقت ليعطي الفرصة لـ"داعش" لتدمير أعدائهم الشيعة والأكراد وفتح الباب لحرب أهلية وخيمة العواقب.

المقال الثاني (**تقييم التهديد الاستراتيجي الذي يشكله تنظيم "داعش"**)، للكاتب (**جيمس جيفري**)، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، ويذهب المقال إلى بيان أن سياسة "**الاحتواء**" و"**والصبر الاستراتيجي**" التي يتبعها أوباما مع تنظيم "داعش" غير كافية؛ لأن الزمن ليس في صالحها. ويرى كاتبه أن مواجهة هذا التنظيم تتطلب دعم منهج اللامركزية من حكومة بغداد، وإبقاء قوات أمريكية لتدريب القوات العراقية، ومنع إيران من إزاحة نفوذ واشنطن من العراق؛ لأن ذلك سيقود إلى النسخة الثانية من "داعش" ويمهد لتقسيم العراق.

المقال الثالث (**التهديد الإرهابي للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق**)، للكاتبين (**دانيال بايمان، وجيريميشابيرو**)، نشره (**معهد بروكنغز**)، ويسلط الضوء على مشكلة المقاتلين الأجانب المنتمين إلى التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا، إذ وجد الكاتبان أن تهديد هؤلاء لبلدانهم التي هاجروا منها أمر مبالغ فيه؛ لوجود وسائل عدة يمكن من خلالها تقليل خطرهم، فلا داعي أن تقوم هذه الحكومات بردود أفعال تنتهي بارتكاب أخطاء سياسية خطرة.

المقال الرابع (**الحرب العالمية القادمة داخل العالم الإسلامي**) في جزئه الثاني، والمقال للكاتب (**جيمس تروب**)، الذي يستمر في التأكيد على أن ما يحصل في الشرق الأوسط هو حرب عالمية داخل العالم الإسلامي سيتحتم على الغرب التورط فيها، ويجد أن دعم واشنطن للحكومات الاستبدادية لمواجهة الإرهاب سيكون خطأ استراتيجيا على المدى الطويل، وإذا نجحت سياسة احتواء تنظيم "داعش" حتى الآن، فإن الرئيس الأمريكي القادم قد يكون أكثر شهية للقتال بعد أن يصيب طول الحرب الأمة الأمريكية بالضجر.

المقال الخامس(**٢٤ صوتا لوحدة العراق**) في جزئه الثالث، الذي يحاول استعراض توقعات مجموعة من الخبراء حول مستقبل العراق بين الوحدة والتقسيم. وفي هذا الجزء تذهب أغلب الآراء إلى توقع التقسيم ما لم يمنع العراقيون حكومةً وشعباً هذا المصير بحسن الإدارة وربط المصالح والالتفاف حول الهوية الوطنية.

العدد [١١٢]

بؤرة الحرب الأهلية القادمة في العراق

الكاتب: جيسي روزنفيلد
٢٠١٥/٢/١٧
ترجمة وعرض: م.م. حسين باسم عبد الأمير

إن اندلاع القتال بين الأكراد والميليشيات الشيعية يهدد حقول نفط كركوك والمناطق القريبة، وهو ما تنتظره "داعش" وتترقب حدوثه. كما إن التوترات في كركوك تُهدّد بانفراط عقد البلاد، ولاسيما مع تحرك القوات الكردية لتحويل تعريف خطوط المواجهة مع "داعش" إلى حدود للدولة الكردية.

يستهل الكاتب مقاله المُثير بالإشارة إلى **أن اندلاع القتال بين الأكراد والميليشيات الشيعية يهدد حقول نفط كركوك والمناطق القريبة، وهو ما تنتظره "داعش" وتترقب حدوثه.** كما إن **التوترات في كركوك تُهدد بانفراط عقد البلاد، ولاسيما مع تحرك القوات الكردية لتحويل تعريف خطوط المواجهة مع "داعش" إلى حدود للدولة الكردية.**

لقد احتوت مدينة كركوك - تقليديا - مزيجا من الجماعات العرقية والمذهبية الرئيسة في العراق، كالأكراد والتركمان (ومعظمهم من الشيعة) والعرب الشيعة والعرب السنة. **ولكن كركوك غنية بالنفط والغاز الطبيعي الذي ينظر إليه الأكراد على أنه مطلب ضروري لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وخصوصا بعد أن وقّعت حكومة إقليم كردستان اتفاقا نفطيا كبيرا مع تركيا؛ لذلك فالأكراد لا يرغبون بمشاركة الآخرين لهم.** وهكذا تتزايد خطورة الأعمال العدائية مع العرب الشيعة على نحو متزايد.

وعلى الرغم من أن "داعش" تقف - عمليا - على أعتاب المدينة، إلّا أن مسعود بارزاني - رئيس إقليم كردستان العراق - كان قد عارض تسليح السكان العرب والتركمان في المدينة بعد أن سيطرت القوات الكردية على المنطقة بدلا للحكومة العراقية منذ الصيف الماضي. وقد تم هذا الزحف الكردي بعد استيلاء "داعش" على مدينة تكريت، التي تقع جنوبا بين كركوك وبغداد.

وفي مقابلة مع بارزاني أجرتها مؤخرا صحيفة الحياة التي تتخذ من لندن مقرا لها، قال **"إننا لن نسمح لأي قوات بدخول كركوك"**، وهي رسالة يقصد بها الميليشيات الشيعية المدعومة من قبل إيران.

الانقسام المتنامي الذي يهدد بالتحول إلى صراع مسلح بين الميليشيات الشيعية والقوات الكردية، هو

من الأمور التي استغلها جهاديو "داعش" الدُهاة في الماضي، عبر التحرك لملء الفراغات في السلطة التي نشئت بسبب الفساد والنزاع بين الخصوم لبناء امبراطورتيهم المُنبثقة في كل من العراق وسوريا. **وكركوك - مع نفطها - ستكون الجائزة الكبرى.**

وترفرف اليوم رايات "داعش" على بعد عدة مئات من الأمتار فقط من القوات الكردية على خط جبهة متوترة بالقرب من قرية مطرة على نهر الزاب الصغير على بعد (٢٠) كيلومترا من مدخل كركوك. وفي الوقت نفسه، نشاهد مزيجا من الوحدات الكردية في القوات الحكومية العراقية، وجنود البيشمركة من حكومة إقليم كردستان، وحزب العمال الكردستاني (PKK) (الحزب الإرهابي بالنسبة لتركيا)، ولكن يقاتلون إلى جانب حلفاء الولايات المتحدة في العراق وسوريا، ويتمركزون بالقرب من ضفاف النهر. الطريق الذي يلي حدود الأمر الواقع هذا، هو ضمن مرمى نيران قناصة "داعش". بينما ترفرف رايات الشيعة بفخر في العديد من القرى على طول الطريق السريع، وتتخللها صور لرجل الدين مقتدى الصدر وكذلك هادي العامري قائد منظمة بدر المدعومة من إيران. وترفع الميليشيات الشيعية الأعلام العراقية والدينية من أبراج المراقبة عند مداخل المدن؛ لذا، فإن أي صراع بين الشيعة والأكراد لن يكون سوى دعوة مسبقة من قبل "داعش".

وفي هذا الصدد، فقد أدان **"عكيد كلاري"** - قائد قوات حزب العمال الكردستاني في كركوك - **بطريقة لا تقبل اللبس تحذيرات بارزاني الموجهة للشيعة قائلا: "إن الوضع متقلب بما فيه الكفاية". إن هذا البيان سوف يدفع باتجاه الانفصال فقط، وما نحتاجه هو الوحدة لمحاربة "داعش".** لقد كان هذا هو ما أدلى به قائد الميليشيا الأشيب، وقد ظهر جالسا إلى جانب بندقية من نوع "M16" وخلفه العلم الأصفر وصورة زعيم حركته المسجون عبد الله أوجلان.

كما وتبادل مقاتلو "كلاري" قاعدة عسكرية مع وحدة كردية في القوات الحكومية العراقية على بعد (٥٠٠) متر فقط من الزاب، وقد كانت هذه القاعدة بمثابة المفتاح لكبح تقدم قوات "داعش" الدموية خلال الأشهر السبعة الماضية. ويؤكد **"كلاري" أن النهر الذي يفصل قواته عن "داعش" هو بمثابة حدود طبيعية جيدة لتحديد وتأكيد السيطرة الكردية، إلّا أنه - وفي الوقت ذاته - يرى بأنه يشكل خطرا إذا نشبت صراعات مع الميليشيات الشيعية استنادا على الطموحات الكردية بالنسبة لأرض المستقبل. وقد قال بشكل لا يقبل اللبس: "مثل هذه التصريحات لا تساعد الأكراد الآن".**

إن الشعور بالانقسام وعدم الاستقرار داخل مدينة كركوك يعُمّ المكان. كما وحلت القوات الكردية محل الحكومة العراقية في العديد من القواعد ومراكز

الشرطة بما يعزز حالة التأزم، إذ يظهر جنود القوات الكردية عند نقاط التفتيش

في جميع أنحاء المدينة. إن تفجيرات "داعش" أمر متكـــرر الحدوث. وعلى الرغم من أن كركوك هي المدينة الأكثر تنوعـــا في العراق، إلّا أنها معزولة بشكل لا يصدق، والاستقطاب على نحو متزايد.

وعندما تعرضت "هيت" لهجمات "داعش"، تفشى الذعر داخل المجتمعات العربية السنية في المدينة. فالخوف لم يكن فقط من عقاب الجهاديين الوحشي العشوائي، إذ إن "داعش" تدعي أنها تحارب للدفاع عن الإسلام السني، وتسعى لاستغلال الانقسامات القوميـــة العربية - الكرديـــة، لكن تندرج مخاوف العرب السنة من وقوعهم تحت وطأة الانتقام بسبب الاشتباه بعد استهداف جماعات "داعش" الإرهابية للمدنيين في أحياء الشيعة أو التركمان أو الأكراد. وعلى العكس من الشيعة والتركمان، لم تكن للسنة ميليشـــيات لحمايتهم، ولا يمتلكون نفس الثقة في قوات الأمن الرسمية وحتى الكردية، ولكن البعض منهم يجدون قبولا متزايدا في المناطق الكردية.

أبو بسام - وهو لاجئ سُنّي من تكريت - كان أحد الذين فروا عندما سيطرت "داعش" على المدينة، ووجد ملجأ فـــي الربع الكردي جنبا إلى جنب مع عائلته، إلّا أنه يرفض الكشف عن اسمه الحقيقي؛ لأنه كان عضوا في الجيش العراقي، ويعرب عن قلقه إزاء أعمال الجهاديين الانتقامية. وعلى الرغم من الامتنان للعثور على ملاذ آمن، إلّا أنه قال بأنه يشـــعر بالإهمال من قبل السلطات الكردية: "نحن لم نتلق أي دعم منذ وصولنا إلى هنا"، كما ويشكو من صعوبة دفع ثمن الطعام والمأوى.

ويقـــول أبو بســـام: "إننا لا يمكن لنـــا العيش في المناطق الشيعية بســـبب التوتر العام"، وأضاف: ومع ذلك فمخاوفنا أكبر من أولئك المتعاطفين مع "داعش" في المناطق الســـنية؛ لذلك فهو لا يشعر بأنه موضع ترحيب بين شعبه.

ويختتم الكاتب بالقول: ومع استمرار هذه الحرب، يضعف التماســـك الاجتماعي فـــي كركوك. وإذا ما انهار هذا التماســـك، فسوف يؤدي إلى اندلاع اشـــتباكات بين القوات الكردية والشيعية يُعرّض المدينة لتكون مفتوحة على مصراعيها. ومن شأن

ذلك توفير مســـار لـ"داعـــش" ينتهي بمُعاقبة كلا المجموعتين بوحشية.

رابط المقال: http://goo.gl/n44S0l

العدد [١١٢]

تقييم التهديد الاستراتيجي الذي يشكله تنظيم "داعش"

جيمس جيفري: زميل زائر متميز في زمالة فيليب سولوندز في معهد واشنطن، وسفير الولايات المتحدة السابق في العراق وتركيا
معهد واشنطن
١٢ / شباط / ٢٠١٥

عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي

فيما يلي شـــهادة معدة مسبقاً إلى "مجلس الشـــؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي" للاستماع حول (التهديد الاستراتيجي المتنامي الذي يشكله تنظيم "داعش"). فهناك ثمة خطر بأن تصبح الحملة مهمة احتواء من شـــأنها أن تُســـفر في النهاية عن فشـــل التحالف بصورة مروعة وتؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية". لذلك أحثّ الإدارة الأمريكية أن تتصرف بشكل أسرع وتتخذ المزيد من المجازفات وتستعين بالمزيد من الموارد وألّا تفترض بأن "عامل الوقت إلى جانبنا"، فهو اليوم ليس كذلك، لا في الشرق الأوسط ولا في العالم (بأسْرِه).

يستهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى أن هدف الرئيس أوباما بإضعاف "داعش" والقضاء عليه في النهاية هو المهمة الصحيحة. فالحملة التي تنفذها الولايات المتحدة مع تحالف مؤلف من نحو (٦٠) بلداً، هي حملة سليمة أساساً مع ما تتضمنه من أعمالٍ عسكرية مباشرة وتدريبٍ للقـــوات المحلية وتجهيزهـــا، فضلاً عن بناء القدرات السياسية مع حلفاء الولايات المتحدة في العراق وســـوريا، ووقـــف تدفـــق المقاتلين الأجانب والأموال إلى تنظيم "داعش"، ومحاربة آيديولوجية التطرف العنيـــف التي تغذّي التنظيم، وضبط التكاليف البشـــرية الناتجة عن النزاع. وقد عرفـــت هذه الحملة نجاحـــات ملحوظة في الآونة الأخيرة، بدءاً من دحر "داعش" في بعض المناطق واحتوائها في أخرى، وصولاً إلى مضاعفة الالتزام الذي يبديه شـــركاء الولايـــات المتحدة في أعقاب عملية الإعدام المروعة التـــي نفذها التنظيم بحق الطيار الأردني.

إلا أن تنظيـــم "داعش" يبقى خصمـــاً مرنـــاً ذا خطورة اســـتثنائية، لأسبابٍ أفسرها في ما يلي:

إن الحملـــة التي تقـــوم بها الولايـــات المتحـــدة ســـتقع تحت وطـــأة الضغط، عندما يبـــدأ التحالـــف بتنفيذ هجمات كبيرة على الأرض. ولم يتم الرد بعد على الأســـئلة العسكرية المتعلقة بســـوريا والأسئلة السياسية، بما فيها ســـيناريوهات "اليوم التالي" في كل من سوريا والعـــراق. وثمة خطـــر بأن تصبـــح الحملة مهمة

احتواء من شأنها أن تُسفر في النهاية عن فشل التحالف بصورة مروعة وتؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية". لذلك أحثّ الإدارة الأمريكية أن تتصرف بشكل أسرع، وتتخذ المزيد من المجازفات، وتستعين بالمزيد من الموارد، وألا تفترض بأن "عامل الوقت إلى جانبنا"، فهو اليوم ليس كذلك، لا في الشرق الأوسط ولا في العالم (بأسره).

طبيعة التهديد الذي يشكله تنظيم "داعش"

تعود الخطورة البالغة التي يشكلها تنظيم "داعش" إلى خواصّ التنظيم الفريدة وتجسيده لاتجاهات ومخاطر طويلة الأجل في الشرق الأوسط الكبير الممتد من باكستان إلى المحيط الأطلسي. وانطلاقاً من هذا الأخير، نرى نظام دولة - كما وصفه مؤخراً هنري كيسينجر - يرزح تحت ضغطٍ هائل مع تشكيك شعوب المنطقة في شرعيته. فولاء هذه الشعوب لأي دولة معينة ينافس أواصر انتماء حصرية، عشائرية كانت أم محلية، ودوافع مؤيدة للوحدة الإسلامية الإقليمية، ونزعات قومية فيما يتعلق بالشعوب العربية. وفي الواقع، إن تنظيم "داعش" - الذي يعدّ الحركة الأحدث بين سلسلة طويلة من الحركات الإسلامية المنادية بالوحدة الإسلامية الإقليمية والتي تتبنى منهج العنف، على غرار تنظيم "القاعدة" وإلى حد ما الحركات الإسلامية السياسية كجمهورية إيران الإسلامية وجماعة "الأخوان المسلمين" - متغلغلٌ في نسيج المجتمع الشرق أوسطي بطرق عدة. لذلك ستحتاج حكومات المنطقة وشعوبها وقتاً وجهداً كبيرين لتحرير أنفسها من تنظيم "داعش" وجاذبيته المتطرفة، التي بإمكانها إيجاد طرق جديدة للظهور، على غرار بروز "داعش" كجماعة متفرعة من تنظيم "القاعدة".

لكن تنظيم "داعش" ليس مجرد ظاهرة أخرى من التطرف الإسلامي العنيف. فجاذبية "داعش" بالنسبة للمسلمين في مختلف أنحاء العالم، وتعبّده لسياسة العنف العدمية، وسيطرته على مساحات شاسعة من الأراضي وما يناهز ستة ملايين شخص أو أكثر، فضلا على إمكاناته العسكرية التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، وجاذبيته كدولة خلافة إسلامية، جميعها عوامل تجعل من هذا التنظيم فريداً وصعب المحاربة. ولا تمنحه طبيعته الخاصة مرونةً ملحوظة فحسب، بل تعطيه أيضاً اندفاعاً لا مفر منه لإلحاق الأذى بالولايات المتحدة ودول غربية أخرى، سواء بشكل مباشر أم عن طريق السكان المحليين المتطلعين إلى الجهاد.

ونظراً إلى طبيعة التنظيم، وضعف نظام الدولة في الشرق الأوسط، وهو ما تدفع به الولايات المتحدة إلى الواجهة من أجل التصدي لـ"داعش"، وإلى المخاطر الأخرى التي تهدد الأمن الدولي والتي يتعين على الولايات المتحدة أن تواجهها بشكل متزامن، لا أعتقد أن حملة "الصبر الاستراتيجي" ملائمة، إذ ربما لم

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الأحد: ٢٠١٥/٣/١

يفلح تنظيم "الدولة الإسلامية" في تفكيك التحالف من خلال إعدامه المروع للضابط الأردني، لكنه سيواصل عملياته غير المتجانسة ضد التحالف، وسيسعى إلى توسيع قاعدة دعمه بين أقلية صغيرة من المسلمين، وسيستغل الانقسام السني - الشيعي ليظهر بدور البطل المزعوم للطرف السني.

وفي ظل هذه الظروف، يجدر بالولايات المتحدة أن تخوض المزيد من المجازفات لكي تسرّع من العمليات الهجومية ضد "داعش". ومن الضروري أن تتكلل هذه العمليات بالنجاح حين تبدأ؛ من أجل الحفاظ على زخم الانتصار على تنظيم "داعش"، الذي بدأ في "سد الموصل" ولوحظت بوادره في أماكن أخرى، من مصفاة بيجي إلى سد حديثة وكوباني. ولكن يجب على الولايات المتحدة أن تقبل مخاطر إضافية من ناحية انخراطها الخاص؛ لتضمن انتصار حلفائها على الأرض في الموصل وغيرها. ولا بد من الإقرار بالجهود الكثيرة التي بذلتها الإدارة الأمريكية منذ حزيران / يونيو لمواجهة "داعش" واحتوائه حالياً، لكن غالباً ما يبدو أنها تطبق مبدأ "الصبر الاستراتيجي" في هذا النزاع، حيث تحدّ من الموارد العسكرية التي تسخّرها للعملية أو ترصدها عن كثب، وعلى وجه الخصوص تعتبر تفادي أي خسائر أمريكية أولوية استراتيجية.

لا أحد - وأنا من بينهم: جندي سابق في سلاح المشاة - يريد أن يشهد أي خسائر أمريكية، لكن في الوقت الذي لا تخلو فيه السياسة الأكثر صرامةً من المخاطر، فإن الحملة الراهنة تنطوي على مخاطر استثنائية إذا ما استمرت على وتيرتها البطيئة. وثمة خطوات معينة باستطاعتها - إذا ما عدها القادة العسكريون الأمريكيون حكيمة - أن تسرّع من تقدّم هذه الحملة وزيادة فعاليتها. ويقع على عاتقهم، لا على عاتقي، واجب معرفة الخطوات المجدية في كل حالة، ولكن لا يجدر بالإدارة الأمريكية أن تحدّ من تطبيق هذه الخطوات التي يعدّها القادة العسكريون الأمريكيون مفيدة. وقد تشمل هذه الخطوات تسريع وتيرة الضربات الجوية، ونشر فرق "تنسيق الهجوم النهائي المشترك"، فضلاً عن الفرق الاستشارية لتطال وحدات الكتائب التي تنفذ الهجمات، واستخدام منظومات أسلحة أخرى على غرار مدفعيات الجيش الأمريكي والمروحيات الهجومية؛ نظراً لدورها المباشر في مساندة العمليات البرية، وتزويد الأكراد بأسلحة أكثر ثقلاً.

السياق السياسي

على غرار الاعتماد المستقبلي بالدرجة الأولى، للرد الطويل المدى على الرسائل التي يوجهها تنظيم "الدولة الإسلامية" وسواه من الحركات الإسلامية المتطرفة على التطورات السياسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط بنطاقه الأوسع، فستعتمد هزيمة "داعش" أيضاً على التطورات السياسية في العراق وسوريا.

في العراق، لا يمكن أن تقع مسؤولية استعادة المناطق السنية بالدرجة الأولى على وحدات البيشمركة الكردية، وبالتأكيد ليس على عاتق المليشيات الشيعية. فهذه الجهود تستلزم مشاركة بين أطراف داعمة محلية من العرب السنة - مثلما حصل مع حركة "الصحوة" بين عامَي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ - وقوات عسكرية عراقية نظامية،

منضبطة وخالية من النزعات الطائفية، ومصحوبة بتواصل سياسي بين حكومة بغداد ذات الغالبية الشيعية والعرب السنة والأكراد. وفضلاً على الدعم الأمريكي الكبير الذي تم وراء الكواليس، تمكّن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي من إحراز تقدم في هذا الإطار، حيث عقد صفقة نفط مع الأكراد، وعيّن وزير دفاع ووزير داخلية وثبّت تعيينهما، كما أقر ميزانية لعام ٢٠١٥ تضمنت صفقة النفط الكردية، وحصل على موافقة الحكومة على تشريع جديد بشأن اجتثاث البعث ومشروع قانون تشكيل حرس وطني، مع الإشارة إلى أن كلا القانونين يستوجبان موافقة مجلس النواب لكنهما يهدفان إلى تحقيق المصالحة السياسية مع العرب السنة. إلا أن هذه الجهود - وإن كانت تستحق الثناء - ليست كافية. ويواجه العبادي التهديدات من صفوف السياسيين الشيعة، والضغط من إيران، وتأثير الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية. من هنا يتعين على الدول العربية السنية مضاعفة الخطوات الهامة - التي سبق لها وأن اتخذتها بالفعل - لتبنّي هذا النظام والعمل مع أصدقائها في المجتمع العراقي السني من أجل كسب تأييدهم.

أما على المدى الطويل، فإنّ التوفيق بين جميع الفئات الدينية والعرقية في العراق بما يكفي لهزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" وتحرير العراق بشكل دائم من هذه الجماعة ومما سيتبعها من حركات على الأرجح، سيتطلب **أولاً**، إلغاء المركزية، بما في ذلك في القطاعين المالي والأمني، بشكل مماثل للأوضاع التي تتمتع بها اليوم "حكومة إقليم كردستان"، وذلك في المحافظات السنية وربما في المحافظات الشيعية (أيضاً). **وثانياً**، تعهدات موثوقة من قبل الولايات المتحدة بتقديم التزام طويل الأمد من جانبها، ويشمل ذلك على الأقل توفير عدد محدود من الجنود الأمريكيين لتدريب وتأمين القوة الجوية كما سبق أن خططت الولايات المتحدة في عام ٢٠١١. **وثالثاً**، التوضيح لإيران بأن أي مساع تبذلها طهران للسيطرة على العراق واستبعاد الولايات المتحدة بالكامل ستؤدي إلى ظهور النسخة التالية من "داعش"، وفي النهاية إلى تفكك البلاد، وربما أيضاً إلى احتدام النزاع بين الشيعة والسنة. وفي حين لا تستطيع إيران المحافظة على تماسك العراق، إلا أنه باستطاعتها التسبب بانقسامه، الأمر الذي أوشكت سياساتها المتبعة بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٤ على فعله.

أما في سوريا، فقد بدأ للتو تطبيق الخطط التي وضعتها الإدارة الأمريكية لتشكيل قوة دفاعية محلية من أجل محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" على ما يبدو، وليس حكومة بشار الأسد. إن الإدارة محقة في إعطائها الأولوية لـ"معركة العراق" على المعركة السورية، إلا أنه سيتوجب في النهاية التعامل مع الوضع السوري إذا كانت الولايات المتحدة جادّة في سعيها لهزيمة "داعش". فحتى النصر في العراق لن يدوم إذا ما احتفظ تنظيم "داعش" بملاذ في الدولة المجاورة، كما سبق أن شهدنا في الحربين الكورية والفيتنامية وكذلك في العراق وأفغانستان. وفضلا على ذلك، لا يمكن للتحالف الجدي ضد "داعش"، القائم على الدول العربية السنية وتركيا أن يبقى متماسكاً على المدى البعيد دون وجود سياسة أمريكية أكثر حزماً تجاه نظام الأسد.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الأحد: ٢٠١٥/٣/١

رابط المقال: http://goo.gl/fbFELU

التهديد الإرهابي للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق

دانيال بايمان، وجيريمي شابيرو
معهد بروكينغز
كانون الثاني / ٢٠١٥

ترجمة وتلخيص: م.م. مؤيد جبار حسن

يشير الكاتبان إلى خشية الكثير من مسؤولي الاستخبارات الأميركية والأوروبية حول موجة الإرهاب التي ضربت أنحاء أوروبا، مدفوعة من قبل الحرب الأهلية في سوريا، واستمرار حالة عدم الاستقرار في العراق. العديد من المخاوف تنبع من وجود عدد كبير من المقاتلين الأجانب منخرطين بالقتال هناك.

وعلى الرغم من هذه المخاوف والخطر الحقيقي الذي يحفزهم، فإن خطر المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق يبدو أنه مبالغ بحجم تهديده. الحالات السابقة والمعلومات الخارجة من سوريا تقترح العديد من الآثار لتخفيف - إذ من الصعب القول لتقليل - التهديد الإرهابي المحتمل من المقاتلين الأجانب الذين ذهبوا إلى سوريا. وتشمل تلك العوامل المخففة:

• موت الكثيرين منهم، إذ يفجرون أنفسهم في هجمات انتحارية أو يهلكون في معارك مع قوات المعارضة.

• معظمهم لا يعودوا أبدا للوطن، ولكن يواصلون القتال في منطقة الصراع أو في المعركة المقبلة للجهاد.

• العديد من المقاتلين الأجانب يصابون بخيبة أمل، وعدد منهم يعود إلى أوطانهم دون الدخول في مزيد من العنف.

• البعض يتم القبض عليه من قبل أجهزة الاستخبارات. في الواقع، ومع الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي، يصبح الإرهابي الغربي أكثر عرضة لإثارة انتباه الأجهزة الأمنية.

عودة المقاتلين الأجانب تشكل خطرا على بلدانهم الأصلية، ولكن أجهزة الأمن الأمريكية والأوروبية لديها الأدوات التي يمكنها بنجاح التخفيف من هذا التهديد. وهذه الأدوات يجب أن تتكيف مع السياق الجديد في سوريا والعراق، لكنها لن تبقى مفيدة وفعالة.

التوصيات السياسية الرئيسة

النموذج (رقم١) الآتي، يوضح كيف أن مختلف العوامل المخففة والسياسات الفعالة يمكن أن تقلل من الخطر الذي يمثله المقاتلون الأجانب:

نموذج معقد من التطرف الاجنبي المقاتل

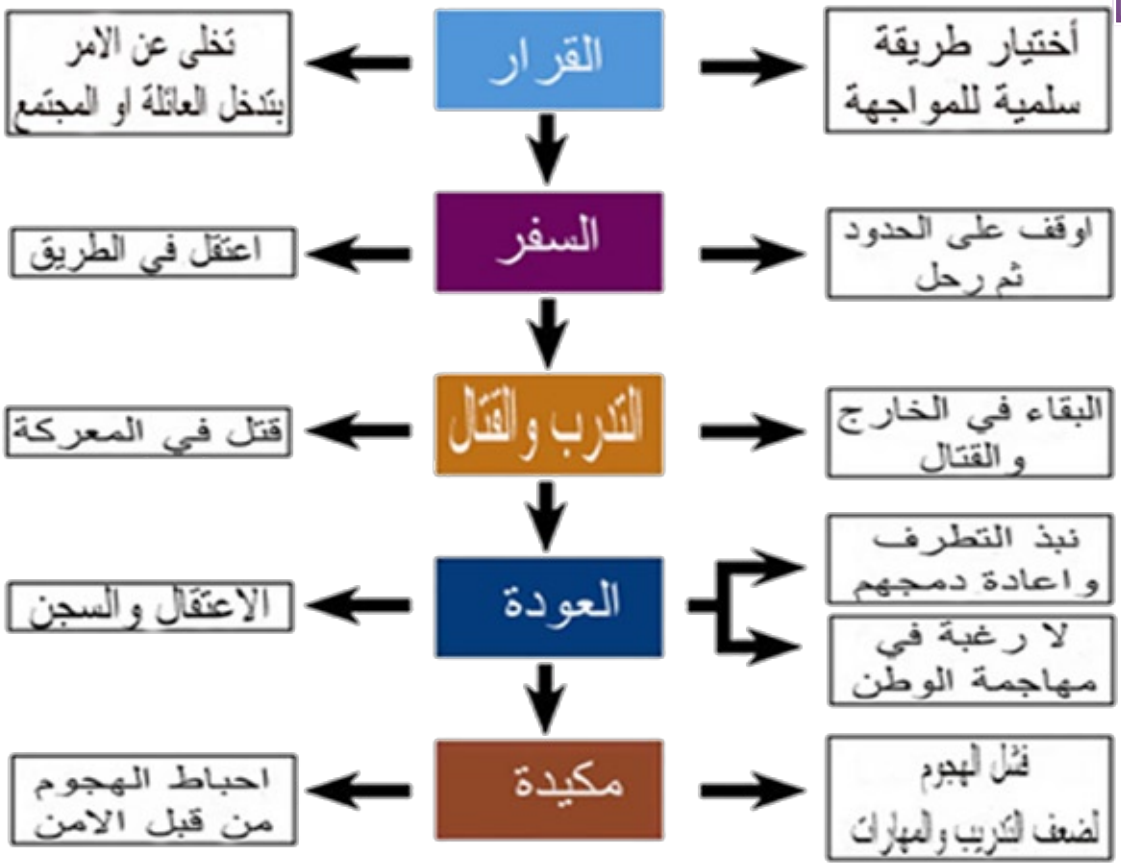

أولا: القرار

مـــن المنطقي - في المقام الأول - للحد من توجه أعداد من الأفراد لمنطقة النزاع التدخل في قرار الذهاب. بعد كل شيء، أولئك الذين لا يذهبون لا يمكن أن يتطرفوا بسبب القتال هناك.

يجب على الدول الغربية أن تدفع بالحوار المضاد الذي يؤكد وحشية الصراع والعنف الداخلي بين الجهاديين، لكن - وبشكل عام - الحكومات تفتقر إلى تطوير فكر مضاد، وتفتقر كذلك للمصداقية المجتمعيـــة، وهي عادة ما تكـــون أفضل لرفع أصوات قادة المجتمع الذين يتبنون بالفعل الحوار المضاد، من محاولات التعامل مع هذا الأمر من خلال القنوات الحكومية.

كما أن هنـــاك طريقة حيوية لتطوير بدائل ســـلمية لمساعدة الأشـــخاص المتضررين من النزاعات في الشرق الأوسط. بعض المقاتلين - بالتأكيد ليس الكل - دافعه في الأصل الرغبة الحقيقية للدفاع عن الشعب الســـوري ضد وحشية نظام الأســـد. وعبر تشجيع الأنشطة الخيرية، وتحديد القنوات الشرعية للمساهمة فيها، وتسليط الضوء على ما يمكن للأفراد القيام به للمساعدة في تخفيف معاناة الشعب السوري، كل هذا قد يستنزف بعض إمدادات المقاتلين الأجانب.

البرامـــج المحليـــة لتقديم المســـاعدة يمكنها أيضا تحسين قدرات جمع المعلومات الاستخبارية المحلية بطريقتيـــن، الأولى: بمجرد كون الفرد خارجا عن مجتمعه ســـيعطي للمســـؤولين الحكوميين المزيد

من فرص الحصول على المعلومات حول كوامن التطرف، وستصبح الأُسر وقادة المجتمع مرتاحة لعمل أجهزة المخابرات. الثانية: إن هذه البرامج تسمح لمسؤولي المخابرات الوصول إلى الأفراد الذين يحتمل أن يتم تجنيدهم للإبلاغ عن الآخرين الذين يمكن أن يكونوا جهاديين.

النتائج المرجوة

- تدخل الأسرة أو المجتمع ضد من يرغب الانضمام إلى الميليشيات الأجنبية.
- اختيار بديل سلمي للقتال.

ثانيا : السفر

المرحلة الثانية في عملية تطرف المقاتلين الأجانب هي السفر إلى سوريا. تعطيل طريق العبور عبر تركيا هي واحدة من أكثر الطرق الواعدة للحد من خطر المقاتلين الأجانب على أوروبا والولايات المتحدة. ويتطلب القيام بذلك - في المقام الأول - تحسين التعاون بين الحكومات الغربية والسلطات التركية، التي لا تعد وقف تدفق المقاتلين كأولوية عليا. ولكن يبدو أن السلطات التركية أصبحت الآن أكثر قلقا بشأن التهديد الجهادي على الداخل التركي. يجب على أجهزة الأمن الغربية إنشاء قنوات مع المخابرات والشرطة التركية لتحذيرهم من وجود أفراد معينين توجهوا إلى سوريا عبر أراضيها؛ لتشجيع الأخيرة على تحويلهم بعيدا عن الحدود التركية أو اعتقالهم على الحدود السورية وترحيلهم، رغم أن هناك طرق أخرى لدخول سوريا، وكلها أصعب بكثير وأكثر تكلفة للمقاتلين الغرب.

التعاون الأمني بين المخابرات الأوروبية والتركية والأمريكية أمر ضروري أيضا. فالمعلومات الاستخباراتية التي تم جمعها من الاتصالات بين المقاتلين الأجانب، ورصد مصادرهم المشتركة، وغيرها من المعلومات، يمكن أن تكون حيوية لاكتشاف الشبكات العابرة للحدود الوطنية. التعاون داخل أوروبا أمر لا غنى عنه لوقف سفر الجهاديين من بلدانهم الأوروبية إلى تركيا ومن ثم إلى سوريا، من خلال السفر عبر بلد أوروبي آخر في محاولة لتجنب الكشف.

النتائج المرجوة

- الاعتقال في الطريق.
- التوقيف عند الحدود ومن ثم الترحيل.

ثالثا: التدريب والقتال

في المرحلة الثالثة من العملية، يتلقى المقاتلون الأجانب التدريب ثم ينخرطون في القتال في سوريا أو العراق، بعيدين عن تأثير النفوذ الأوروبي أو الأمريكي. ولكن حتى هنا، توجد طرق خفية للتأثير على عملية التلقين الإرهابية. يتعين على الوكالات الأمنية الغربية أن تفعل كل ما في وسعها لزرع الشك في عقول القادة المتطرفين في العراق وسوريا عن الولاءات الحقيقية للمتطوعين الغربيين المسلمين. ويمكن تسليط الضوء على المعلومات المكتسبة من المجندين و التضليل حول درجة التسلل تلك من قبل الأجهزة الأمنية؛ لزيادة المخاوف. إذا قامت المنظمات الجهادية بالنظر إلى الأجانب كجواسيس محتملين أو كعوامل مُفسدة، سوف ينيطوا لهم أدوار غير قتالية.

النتائج المرجوة

- الموت في منطقة القتال.
- البقاء في الخارج والقتال.
- خيبة الظن من الصراع.

رابعا: العودة

لدى عودة المقاتلين الأجانب، فإن تحويلهم بعيدا عن العنف والجهاد أمـــر بالغ الأهمية. تقرير المخابرات الغربية بين أنهم يعرفون هؤلاء الأفراد عندما يعودوا، وأن الكثير منهم يعود ولديه شكوك. وكخطوة أولى، يجب على الأجهزة الأمنية فرز العائدين، وتحديد الذي يستحق منهم أكبر قدر من الاهتمام. تشير المقابلات التي أجريناها أن الفرز غير متسق بين أجهزة الأمن الغربية. حتما، سـيتم فقد بعـض الأفراد الخطرين، وبعض الأفراد يُحددون على أنهم لا يشـكلون خطرا بشـكل خاص، إلا أنهم قد يشـكلون تهديدا في وقت لاحق، ولكنه الأمـــر المهم هو تحديد أولويات جهود تعزيز الحوار المضاد، وبخاصة إذا كانت تنطوي على وجود الآباء والدعاة وقادة المجتمع. برامج المجتمع تستحق اهتماما كبيرا. ينبغي أن يكون الهدف تحريك الإرهابيين المحتملين نحو اللاعنف، حيث إن الكثير منهم في هذه الفئة بالفعل، لكـــن مطاردتهم والتهديد بالاعتقال ســتخلق - خلاف ذلك - شعورا بالاغتراب يمكن أن يأتي بنتائج عكســية. فـــي الماضي، أفراد الأســرة والمجتمع في بعض الأحيـــان كانوا موفقين في إعادة المقاتلين نحو مســـار مختلف، حتى حملهم للإبلاغ عن رفاقهم الســـابقين. في الواقع، إن إرسال العائديـــن إلى الســـجن لجرائم صغيرة نســـبيا مثل الســـفر إلى الخارج للقتال مع منظمة إرهابية أجنبية، ووضعهم في السجن لبضع سنوات، ربما سيعرضهم للعناصر المتطرفة الموجودة في العديد من السجون الأوروبية، حيث أصبح العديد من الشباب القاصرين جهاديين صلبين واندمجوا في شبكات واسعة.

النتائج المرجوة

- الاعتقال والسجن.
- مناهضة التطرف وإعادة الدمج.
- عدم الرغبة في مهاجمة الوطن.

خامسا: مكيدة

لمنـــع المقاتليـــن الأجانب - في المرحلة الخامســـة والأخيـــرة - من التخطيط لهجمـــات إرهابية، يجب على الأجهزة الأمنية التركيز على مشكلة العائدين، ورصد موارد كافية لتشخيص المشكلة عند ظهورها في بلدانهم. والخبر السار، هو أن الذهاب إلى سوريا والعراق، ثـــم العودة إلى الديار عادة ما يثير اهتمام الأجهـــزة الأمنية. ولكن الحفاظ على اليقظة في ظل زيادة الأعداد، ســـيكون من الصعب لأسباب تتعلق بالموارد. ويرى مارك هيكر - وهو خبير فرنســـي مختص بشؤون الإرهاب - أن فرنسا يمكنها التعامل مع "عشـــرات" العائدين من العراق، لكنها سترفع الراية البيضاء أمام "المئات" العائدين من سوريا.

إن تتبـــع العديد من المشـــتبه بهم مكلف، وخاصة إذا كان ينطوي على مراقبة بدوام كامل. بالنسبة لأجهزة الاســـتخبارات، من الســـهل الحصول على، أو جمع البيانـــات في كثير مـــن الأحيان، لكن المشـــكلة في المعالجة والتحليل، ومتابعة ذلك في الوقت المناسب.

وفي الوقت نفسه، يمكن لفعاليتها الخاصة أن تعمل

ضدهـم، عن طريـق الحد من المشـكلة إلى أمد كبير، والتقليل من المخاطر، ومن ثم خلق انطباع بأنهـم بحاجة لموارد أقـل. طريقة واحدة لتخفيف هـذا التأثير، إذ على الأجهزة الأمنية نشـر عبء المسؤولية على الجميع، من خلال التدريب وتبادل المعلومات مع الشـرطة المحلية ومؤسسات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع الأخرى.

التعاون الأمني بين المخابرات الأوروبية ونظيرتها الأمريكية ضرورة قصوى. التنصت على اتصالات المقاتليـن الأجانب، ورصد مصادرهم المشـتركة، وغيرها من المعلومات التي يتم الحصول عليها، يمكن أن تكون حاسـمة لاكتشاف الشبكات العابرة للحدود الوطنية. وكما لوحظ في وقت سابق، فإن التعاون في أوروبا هو أمر حاسـم لوقف سفر الجهاديين من بلد أوروبي إلى تركيا، ومن ثم إلى سـوريا، ثم إلى بلد أوروبي آخر؛ لتجنب الكشف.

النتائج المرجوة

- إحباط الهجمات من قبل قوى الأمن.
- فشـل الهجوم بسبب نقص التدريب أوالمهارات الخاطئة.

استنتاج

الولايـات المتحدة وأوروبا لديهم - بالفعل - تدابير فعالـة للتقليـل من خطـر الإرهاب الـذي يمثله الجهاديـون العائدون، والحد من حجم أي هجمات قد تحدث. وينبغي تحسين هذه التدابير. والأهم من ذلك، توفير الموارد الكافية. ولكن مستوى النجاح لا يمكن أن يصل إلى عتبة الكمال. وإذا كان الأمر كذلك، فالحكومات الغربية محكوم عليها بالفشـل، والأسوأ من ذلك، محكوم عليها بردود فعل مبالغ فيها، والتي سـوف تضيع الموارد وتسبب أخطاء سياسية خطيرة.

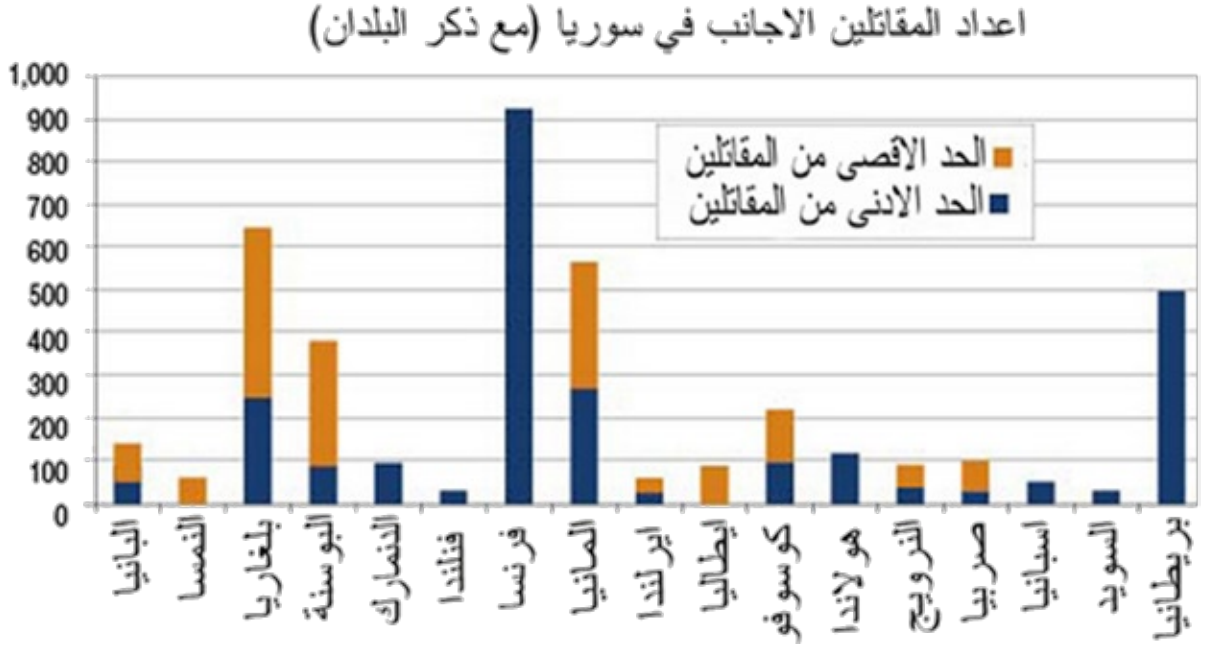

رابط المقال: http://goo.gl/o8ottx

العدد [١١٢]

الحرب العالمية القادمة داخل العالم الإسلامي

- الجزء الثاني -

الكاتب: جيمس تروب (JAMES TRAUB)
الناشر: الفورن بولسي (Foreign Policy) / الولايات المتحدة الأمريكية
٩ / شباط / ٢٠١٥
ترجمة : د. حسين أحمد دخيل

بداية، يرى الكاتب أن أجندة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي تبنتها الغرب لم تقُد - كما في الدبلوماسية العامة - إلى تحقيق أهدافها المرجوة. والعراق - الذي رأى فيه الرئيس بوش الفرصة الكبيرة لتحسين الديمقراطية التي يمكن أن تأخذ طريقها إلى العالم العربي في المستقبل - أثبت مقاومة معروفة للجهود الأمريكية لتحسين الحكم مع أنه بعيد كثيرا عن المبادئ الديمقراطية. والاكثر من ذلك، وجدت إدارة الرئيس بوش الابن أنها تحتاج إلى الحلفاء الاستبداديين في المنطقة، مثل مصر والسعودية؛ لتحقيق أهدافها.

وفي مرحلة ما بعد بوش الابن، يرى الكاتب أن الرئيس أوباما استفاد من الاخفاقات التي رافقت مدة رئاسة بوش الابن، فلغة الديمقراطية والتأكيد على مبدأ المشاركة مع الأنظمة الاستبدادية على أمل امتثالها لمساعدة الولايات المتحدة لتحقيق الأهداف العالمية مثل منع الانتشار النووي، لم تجدِ نفعاً. والربيع العربي أظهر - لمدة وجيزة - آمال الشعوب العربية لتطالب وبصوت عال بحقوقها الخاصة والأساسية. وفي جانب أكثر وضوحا، أكد الرئيس السابق بوش الابن أن الولايات المتحدة لها مصلحة ملحة في تحقيق الإصلاح الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، ولكن انهيار الحركات الشعبية في كل مكان في المنطقة العربية وضعت - إلى حد كبير - النهاية لهذه الخطابات.

ويشير الكاتب إلى أن قيام الرئيس أوباما بزيارة السعودية فورا بعد وفاة الملك عبد الله أوضح كيفية استمرار واشنطن بالاعتماد على المصادر التقليدية - وهي أنظمة استبدادية - للاستقرار العربي. ومن جانبها، عملت السعودية على الالتحاق بالغرب في الحملة الدولية ضد تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") الإرهابي، كما حصل مع إيران، التي وقفت مع الغرب ضد الشيوعية في زمن الشاه.

ويؤكد الكاتب، أن الخطر يتمثل باستمرار استقرار الاستبداد في المنطقة العربية. ويمكن تشبيه ما يحصل من دعم الولايات المتحدة للملوك في السعودية في الوقت الحاضر مع ما قامت به الولايات المتحدة سابقا بدعمها للشاه. لذا، فإن الوقت سيأتي، وستدرك واشنطن خطأها في تقديمها الدعم بشكل منفرد إلى العائلة المالكة في السعودية كما حصل مع الشاه. وربما أكثر من ذلك، فشرعية الحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، هي قضية أكثر مركزية مما كانت عليه الرأسمالية في نصف قرن الماضي في صراعها مع الشيوعية. ودوافع المتطرفين الإسلاميين هي المظالم ذاتها التي حركت غير المتطرفين للاحتجاج ضد الأنظمة الفاسدة والهشة والضعيفة.

ويضيف الكاتب، أن إعلان قيام الخلافة من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية" وهم كبير - حتى لو فرض الحكم الطائفي من قبل الملايين من السُنة والشيعة

- وقبلتـــه الدولة التي تحكم باســـم المبادئ الأكثر شمولية. وفي هذا الجانب المهم، كان الرئيس بوش على حق حتى إذا أخطـــأ في تقدير قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على معالجة المشكلة.

ويؤكـــد الكاتب، أنه من الواضح جـــدا أن إدارة الرئيس أوباما تذهب باتجاه نفش ريش السعودية كمـــا فعلت ذلك الإدارات الســـابقة، ولكن الفوائد الفورية التي تحصل عليها السعودية - فيما يخص النفط والأمـــن والخطاب اللطيف - هي أكثر مما يقابلـــه من أعمال الحكم الخبيث والقاســـي للتيار الوهابي الذي يحكم السعودية باسم الملوك والقمع الوحشي الذي يخلق الادعاءات بأن الإسلام معاد للديمقراطية وحقوق الإنسان والتعبير عن الذات. ولنكُن أكثـــر وضوحا، فالســـعودية هي مصدر للتطرف أكثر من كونها ضده.

ويؤكد الكاتب في ما يخص الإســـلام المعتدل في بعض البلدان ومنها الإمـــارات العربية المتحدة، فهو يتمتع بجاذبية أكبر ومشـــروعية أكثر. فشكل الحكم الإسلامي يظهر الجزر في الإمارات العربية المتحدة، إذ انتقلت الممارسات الدينية إلى الجانب الشـــخصي - كما يحصل ذلك فـــي الغرب رغم الأخلاق العامة في قضايا تناول الكحول وما شابه ذلك - مما يجعلها تنســـجم مع التعاليم الاســـلامية السائدة. إن أي شخص يســـافر بانتظام إلى إمارة أبي ظبي يدرك بأن هذا النظام - على الأقل عندما تعهد بجلب ملايـــين الدولارات من عوائد النفط - يعمل بشكل جيد باتجاه تحقيق الرفاهية للناس الذين يعيشون تحت حكمه. وربما هكذا نظام عمل بشكل جيد وقاد إلى دولة مزدهرة نســـبيا ومتمدنة نسبيا في دول أخرى كما سوريا.

وعند المقارنة، يـــرى الكاتب أن هكذا نظـــام - أي النظام في الإمارات العربية المتحدة - لا يمكـــن أن يعمل في المناطق الأكثر فقرا وورعا كما هو الحال في مصر. ويشـــير شادي حامد في كتابه "إغراءات القوة" حول الإسلام السياسي، إلى أن المصريـــين أناس اتقياء ولا يمكن أن يقبلوا بأن تنتقل الممارسات الدينية إلى الفضاء الشخصي أو الجانب الشخصي. وهم يريدون العيش تحت حكم الشريعة رغم أنهم لا يتفقون معها في قرارة أنفسهم حـــول معناها ومضامينها كما يفعل مئات الملايين من الناس في العالمين العربي والإســـلامي. وفي اللقـــاء الأخير، أكد حامد بأن الحركة الإســـلامية الوحيدة التي حاولت اســـتيعاب الدولة القومية هي جماعة الأخوان المسلمين، والتي ظهرت إلى حيز الوجود في عقد العشـــرينات من القرن الماضي، عندما اختفت الدولة العثمانية. الأخوان المسلمون - كما أوضح حامد في كتابه - ليس منظمة ليبرالية، لكنها تســـتند إلى تفاهم مـــع الديمقراطية، ويمكنها أيضا قبول نتائج الديمقراطية غير الإســـلامية كما يفعل الإسلاميون في دول، مثل المغرب وتونس، والذين يسمحون بتناول الكحول مثلا أو ما شابه ذلك. وفوز الأخوان المسلمين في انتخابات عام ٢٠١٢ في مصر، أعطى العالـــم العربي الفرصة الأكبر للتظاهر بأن الإسلام والديمقراطية منسجمان.

إلا أنـــه - وبفضل ضيق الأفـــق لحكومة الرئيس محمد مـــرســـي، وكذلـــك التواطـــؤ الكبير بين الجيش والقضاء - أُطيح بحكومة مرسي بعد عام من تنصيبه، وهذا أحد الجروح الكبيرة في جســـد

ما سُمي بالربيع العربي. وحول مصر يتساءل الكاتب - كما هيمن الجيش على مرحلة الاستبداد العلماني - متى يضع الشعب المصري حدّاً للقمع الوحشي والركود الاقتصادي؟، أم أن نظام السيسي غير مستمر بالأعمال الوحشية ويعمل على تقوية الاقتصاد؟. رغم ذلك، أثبتت الأحداث في السنوات الأخيرة للإسلاميين، أنه لا يوجد مكان لهم في النظام السياسي العربي.

وبهذا الصدد، يؤكد الكاتب أنه تم التعامل مع تدمير جماعة الأخوان المسلمين على أنه نجاح هائل في مصر والخليج العربي، ماعدا قطر، حيث يقوى فيها الأخوان المسلمون. ومع ذلك، فمن الصعب التفكير في أي شيء من شأنه تعزيز الشرعية طويلة الأمد للحكم العربي، وهي أكبر من كونها جزءًا لا يتجزأ من دور ديمقراطي للإسلاميين المعتدلين، وهذا هو عمق مصلحة الولايات المتحدة لتشجيع حلفائها العرب ليجدوا المكان المناسب لهكذا مجموعات، وبنفس الوقت هو تشجيع للديمقراطية نفسها. ويؤكد الكاتب أن هذا لن يحدث، إذ سأل مؤخرا مسؤولا كبيرا في الإدارة الأمريكية عما إذا كانت واشنطن قد تدفع الأنظمة في الشرق الأوسط لإلغاء حظر جماعة الأخوان بسبب كونها منظمة إرهابية ؟، وأجاب بـ " لا " قطعا.

وهنا يؤكد الكاتب أنه في هذه اللحظة على الأقل، هناك قضية وجودية واحدة، وهي: إن الشكل الوحيد المقبول للإسلام السياسي سيكون هو ذلك المطبق في الأنظمة الحاكمة نفسها.

وبالرجوع لحالة الصراع بين التطرف والاعتدال في المنطقة يؤكد الكاتب، أنه هذه الحرب في الحضارة المجاورة لمنطقتنا، ويرى القليل بأن الغرب يمكن أن يعزز شرعية الأنظمة العربية حتى لو أن تلك الأنظمة تضر بالمصالح الخاصة بهم على المدى الطويل.

فعل القليل لا يشبه عدم وجود فعل، إذ إن حرص اللاعبين الخارجيين على القيام بأي شيء - من دعم ومساعدات وغيرها - لتحصين شرعية الدول العربية، سيساعد على تقلب الموازين في الحرب داخل العالم الإسلامي، وهذا الدعم تضمن مساعدات اقتصادية هدفت إلى تحسين التعليم وقطاع الصحة العامة، أو تنظيم المشاريع، أو تحسين الوظائف للشباب، وهذا يجسد حقيقة بسيطة، أن الشباب من كلا الجنسين - والذين لديهم وظائف - سيكونون أقل غضبا من أن يكونوا بدون وظائف. كذلك تضمن ذلك، برامج تدريبية وتعليمية نظمتها مؤسسات مثل المعهد الديمقراطي الوطني (NDI). وفوق كل ذلك، فإن هذا النوع من الدبلوماسية التي قادت العراقيين إلى تغيير رئيس الوزراء الطائفي السابق نوري المالكي برئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي الأكثر شمولية.

الولايات المتحدة ليست قريبة من فصل نفسها عن المملكة العربية السعودية. حتى إدارة الرئيس أوباما لم تستعد لمعاقبة البحرين، الحليف البسيط الذي سحق وتصدى لأي أشارة أو تلميح أو نشاط من المعارضة السياسية. وبعد كل هذا، فإنها لن تجدي نفعا؛ فالبحرين فعلا، هي الفضاء الخارجي للسعودية التي أرسلت قواتها لخنق المعارضة السياسية هناك.

وبدأت الإدارة بتوجيه انتقاد حاد للمحاكمات الجماعية للمتظاهرين السلميين في مصر، ولكن بقت القاهرة الحليف المحوري للولايات المتحدة في مواجهة نشر الفوضى في المنطقة. وإذا استطاعت الولايات

المتحدة والفاعلون الخارجيون الآخرون تغيير السرد والرواية الإسلامية وتحسين شرعية الدول العربية، فلا تبقى حاجة لاستخدام القوة العسكرية.

وهذا أيضا، سيثير مجموعة من الأسئلة الأساسية. ففي بداية الحرب الباردة، العديد من المستشارين العسكريين للرئيس ترومان جنبا إلى جنب مع المسؤولين السياسيين الكبار أكدوا على وجوب تعبئة شاملة لدحر المكاسب السوفيتية في أوروبا الشرقية. وعلى الرغم من ذلك، فقد اعتمد كل من الرئيس ترومان والرئيس دوايت ايزنهاور سياسة محسوبة أكثر، أطلق عليها لاحقا "استراتيجية الاحتواء".

وأعطى الإعدام العلني للرهائن الأمريكيين الرأي العام الأمريكي - المنهك واللا مبالي إلى حد كبير - الشهية للحرب الجوية في العراق وسوريا. وحتى الهجوم المتواضع على الأراضي الأمريكية، يمكن أن يكون عبر التصريحات بالانتقام. وأحد المشاكل في خطاب أو فكرة حرب الحضارات، هو الاستعداد للحرب الفعلية وليست المجازية.

وحاول الرئيس أوباما ضبط الاتصالات ومتابعتها ومراقبتها لتقصي الأعمال العدائية قبل وقوعها، ووافق على توجيه ضربات جوية لتنظيم "داعش" الإرهابي فقط بعد استبدال المالكي بالعبادي، وبعد أن قدم العراق محاولة جادة لإقامة سلطة سياسية وشرعية. وأعتقد أن ما قام به من ضربٍ لمعاقل التنظيم كان صحيحا.

وأما بخصوص سوريا، فيؤكد الكاتب أنه لا يستطيع تقييم سياسة أوباما في هذا البلد، إذ حصل أوباما قبل سنتين إلى ثلاث سنوات على فرصة لدعم المعارضة السورية، وإن كان - وعلى نطاق واسع - اشتراك تنظيم "الدولة الإسلامية" مع المعارضة في مواجهة نظام بشار الأسد القاتل. والآن، يأمل أوباما تدريب هؤلاء المعارضة - المنهكون حاليا - للقتال ضد تنظيم "داعش" الإرهابي بدلا من قتال نظام الأسد. وفي الوقت نفسه، أكد أوباما على أمله باحتواء وتفكك تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا بفعل الضربات الجوية، إلا أن تكون المعارضة على استعداد لقتال التنظيم أيضا. وربما في الحقيقة هو يتوقع ضعف البرنامج التدريبي، وربما ستكون سياسته قائمة على إحلال السلام مع الرئيس الأسد، على أمل تجنيده ضد تنظيم "داعش" الإرهابي. والأسد - على أي حال - ماكر حقيقي، فهو قد يكون مستعدا ليكون بجانب تنظيم "الدولة الإسلامية" طالما بقيت ضمن حدودها الحالية في شمال شرق سوريا، وهو قد يعتقد في الواقع أن هذا هو أفضل الخيارات السيئة.

لذلك، يؤكد الكاتب أن هذه الحرب ستكون حربا طويلة ليس فقط بيننا وبينهم، ولكن داخل العالم الإسلامي أيضا. والرئيس الأمريكي القادم ربما يكون محبّاً للقتال أو أكثر عدائية من الرئيس أوباما. والأمة الأمريكية قد يصيبها الضجر من الصبر على مخاطر المزيد من الهجمات التي قد يشنها تنظيم القاعدة أو تنظيم "الدولة الإسلامية" التوسعية. وهنا قد تبدو سياسة الاحتواء على أنها تهدئة. ولكن في هذا الاعتبار على الأقل، ستكون استعارة تجربة الحرب الباردة هي الصحيحة، فالأمريكان سيتعلمون احتواء العدو الذي لا يمكن تدميره ولا تحويله لخدمة مصالحهم، وسيكون ذلك الاختبار العظيم للأمة الأمريكية.

رابط المقال: http://goo.gl/NtaQl0

العدد [١١٢]

(٢٤) صوتا لوحدة العراق

- الجزء الثالث -

مجموعة آراء لباحثين وخبراء
١٧ / كانون الأول / ٢٠١٤

ترجمة : د. حسين أحمد دخيل

موضوع استراتيجي مهم يشغل بال صانعي القرار في العراق ومنطقة الشرق الأوسط وخارجها، ألا وهو سيناريو (تقسيم العراق) في ظل الظروف السياسية والأمنية التي يشهدها العراق وتشهدها المنطقة.

عزيزي القارئ والمتابع الكريم، بين يديك ملف يتضمن آراء لمجموعة باحثين وخبراء مختصين - (٢٤) باحثا - من دول وجامعات عدة استطلعهم موقع (musingsoniraq.blogspot.com) حول الموضوع. وسيُنشر على شكل أجزاء في نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية.

١- فنار حداد (Fanar Haddad)، باحث مشارك في معهد الشرق الأوسط / الجامعة الوطنية في سنغافورة
National University of Singapore

المرة الأولى التي أُخذ فيها الحديث عن تفكك العراق على محمل الجد كانت في العام ٢٠١٤، وإقليم كردستان كان دائما يعد موضوعا آخر. وما هو جدير بالملاحظة، كيف تضاءلت أساطير الوطنية العراقية بين العراقيين العرب، إذ كان الحديث عن المناطق فيدرالية من المحرمات، أما اليوم، فلدينا أناس تناقش علنا موضوعة التقسيم وترفض علناً الدولة الوطنية العراقية (على سبيل المثال مبادرة جمهورية سومر الحرة)، وهذا يمثل خطا أحمر على الجانب النفسي. ويقر العراقيون عموما بعدم إمكانية تخطي هذا الخط الأحمر، وهذا ما يجعل التحولات الأخيرة في الحديث عن العراق والوطنية العراقية ملحوظة، إلا أن ذلك لا يعني القول بأن تقسيم العراق في هذه اللحظة لا مفر منه أو حتى ممكن تحقيقه حتى إذا كان العراق يتجه للتقسيم. هناك العديد من العقبات المحلية والإقليمية والدولية، وعلى كل جزء يريد الانفصال أن يعمل على تجاوزها قبل تحقيق الاستقلال (فضلاً عن قضية الثروة). شخصيا ما زلت أعتقد أن دولة كردية في نهاية المطاف ستكون موجودة، مع بقاء وجهات النظر ضد تقسيم العراق العربي. لكنني أعتقد - بعد (١١) سنة من التردي الأمني - أن عام ٢٠١٤، قد يكون القشة التي قصمت ظهر القومية العراقية. أما العراق العربي، سيقاوم التقسيم ولكن ليس لإيمان العراقيين بقدسية العراق أو أسطورة العراق كما كان الحال بالماضي فحسب، بل أيضا بسبب المصلحة الذاتية ونقص البدائل الواضحة.

والتقسيم وصفة لمستقبل غير سعيد. واحد من العوامل الأكثر أهمية لجدوى وجود دولة قومية، هو أيمان الناس بها. وأنا أعتقد أنها تآكلت بشكل خطير في العراق العربي. وهل سيكون ذلك شيئا عابرا أم دائميا ؟. هذا سيعتمد على إمكانية الطبقات السياسية في العراق على إيجاد بدائل من عدمها، والتي

ستكون في النهاية قادرة على بناء وظيفة الدولة العراقية، والتي من شأنها أن تخلق قبولا لها، وتُعد مشروعة من قبل شريحة واسعة من العراقيين. بدون تغييرات كبيرة في السياسة العراقية، وتطورات مهمة في بناء الدولة العراقية، وبدون حل القضايا طويلة الأمد في المنطقة، فلن يكون هناك تباطؤ في تحول الهويات الطائفية العراقية فيما بعد إلى شيء أقرب إلى السباق الاثني أو سباق على ماهو أبعد من الأمة العراقية. وإذا كانت هذه العملية قد بدأت بالفعل أم لا، فهي مسألة مفتوحة للنقاش.

٢- سرهانك حاماسيد (Sarhang Hamasaeed)، من كبار مسؤولي شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا في معهد الولايات المتحدة للسلام The United States Institute of Peace

أدى تطور الأحداث في العراق على مدى العامين الماضيين إلى أن تكون قضية وحدة العراق موضع نقاش حتى من قبل المؤمنين به (العرب السُنة). في الأشهر القليلة الماضية، التهديد الوجودي الذي شكله ما يُعرف بتنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") للمكونات العراقية كافة، قاد إلى اتفاقات ممانعة وتحدٍ لهذا التهديد، وقاد أيضا إلى تعاون بين الأحزاب السياسية العراقية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وأصبح الفاعلون الدوليون والإقليميون سويا ضمن التحالف المهزوز لقتال تنظيم "داعش" ودعم العراق ودفع نخبهِ السياسية نحو التعاون.

الأداء الإيجابي للحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي داخل وخارج العراق، والاتفاق الأخير بين بغداد وأربيل، وتعاون القوات الأمنية العراقية وقوات البيشمركة، كلها مؤشرات إيجابية، ولكن حصلت تحت الضغط الدولي والإقليمي الشديدين. ومن المبكر جدا أن نعد أيا منها على أنها انفراج سياسي. في أفضل سيناريو، ربما يبقى العراق محافظا على وضعه مع نفس حدوده الخارجية، ولكن على ما يبدو أن داخل العراق مختلف تماما، وما يزال يتغير، إلا أن الجبهات المشتركة ضد تنظيم "داعش" تعطينا بعض الأمل.

ومن نظرة فاحصة على تجذر عدم الثقة بين الكتل السياسية، والتشكيلات العسكرية المتنافسة، ونزوح نحو مليوني فرد لمدة طويلة، وزيادة آفاق التغييرات الديموغرافية، وآفاق الانتقام في سيناريوهات مرحلة ما بعد "داعش"، جميعها تقود إلى أن بقاء العراق موحدا في المستقبل صعب جدا. إن الشرخ الذي حدث بين المكونات (الطوائف) العراقية حقيقية، وبطء التقدم على الأرض ضد تنظيم "داعش" يُبعدان التركيز عن القضايا الرئيسة التي حصلت في العراق في الوقت الحاضر، وطبيعة المشكلة ستأخذ مستوى عالٍ من النفعية (البراغماتية) بين القادة العراقيين.

٣- حيدر حمودي (Haider Hamoudi)، أستاذ مشارك في القانون في جامعة بيتسبرغ / كلية القانون (The University of Pittsburgh / School of Law) / الولايات المتحدة الأمريكية.

التنبؤ السابق بزوال العراق، غير دقيق. وأنا أثق به سيبقى دولة موحدة رغم أنه حالياً بعيد عن المركزية التي حصلت مؤخراً. التحدي الأكثر وضوحا سيكون الحفاظ على كردستان داخل حدود الأمة العراقية - ومثلما علمتنا الأشهر الماضية - أن الاستقلال الكردي ليس بقريب. هناك بالطبع حقيقة

مفادها، أن البيشـمركة غير قادرة على الدفاع عن أربيـل ضد تنظيم "داعش" بدون الدعم الجـوي الأمريكي، والولايات المتحدة لن تدعم الاسـتقلال الكردي. على أي حال، الشيء المهم الآخر هـو أن الجهود الكردية لتصدير النفط رغم معارضة بغداد صعبة جدا إلى حد كونها غير مجدية تقريباً.

ليس صعب الفهم لماذا أرسلت حكومة إقليم كردستان ناقلات النفط إلى خليج المكسـيك، ومن ثم تسـعى حكومة العراق لاستحصال أمر قضائي لمنع بيع ذلك النفط كونه يخص البلد ككل وهو ثروة للعراق. ثم إن المشكلة التي تواجه كردستان أكثر عمقا من التفسير المفترض على أنه (صحيح) للمواد الدستورية غير الواضحة حول استغلال النفط والغاز. المشكلة هي أن المهمة صعبة بالنسـبة للأكراد ليكونوا قادرين على تمويل أنفسـهم من مبيعات النفط دون موافقة بغداد. تبقى كردسـتان - كما هـي لبعض الوقت - تعوّل على حصتها (١٧٪) من عوائد النفط لتمويل نفسها، ولا أرى وجودا لمؤشرٍ بأن التغيير سيحصل قريبا وفي الأمد المتوسط.

وأود أن أشـير إلـى أنني أرفض بصـورة قاطعة أي تصور لوجود دولة سُـنية مسـتقلة، على الأقل حتى يتم التأكـد بأن تنظيمها وإدارتها لن يكون من قبل جماعـات آيديولوجية متطرفة معادية للولايات المتحدة الأمريكية. وسيكون للغرب كله ولع واهتمام بالأمن القومـي لوضع نهاية لتلـك الدولة (الدولة السُنية). أخيراً، أنا أعتقد أنه ليس من المستحيل أو الغريب لدولة منقسمة على نفسها بشدة مثل العراق أن يغادر أغلبية سكانه (الشيعة) البلاد، مما يقلل من السيطرة الفعلية على الدولة والتي تمارسها الأغلبية (الشيعة) لصالح الجماعات الطائفية المتطرفة. ومع ذلك، يبدو مثل هكذا نتيجة مستبعدة تماماً.

٤- فالـح جبـار (Faleh Jabar)، مديـر معهـد الدراسات العراقية The Iraq Studies Institute، بيروت / لبنان.

تكرر موضوع تقسـيم العراق كثيراً. في ظل نظام صدام والحـرب العراقيـة - الإيرانية، تصورت الدكتاتورية بأنها الضامـن لوحدة العراق. وقد تم وضع تصـورات لمرحة ما بعد الصراعات، على أن تلك الصراعات تنذر بتفكك العراق كدولة قومية، وهذه الفكرة أغفلت عاملين:

١- المجتمع العراقي غير مجزّء على امتداد مكوناته العرقيـة والطائفيـة، ولكن المكونـات الدينية والاثنية منقسـمه على نفسها، مما يجعلها غير قادرة ليس فقط على توفير القيادة للعراق، ولكن أيضا على توفير قيادة واحدة لكل مكون. وعلى أي حال، فإن ذلك معروف.

٢- التقسـيم، وبمعنى آخر، تشكيل حكومات جديدة غير الحكومة القديمة، يتطلب سيادة على الجانبين المحلي والدولي. هـذا يعني خلق كيان وطني مبتكر، ولكن ذلك لا يعتمد على أرادة وموافقة قيادات المجتمع الساذجة فحسب بل أيضاً يعتمد على الاعتراف الدولـي. وبصرف النظر عن الأكراد، لا توجد قوة سياسـية في المحافظات ذات الأغلبية السُنية تفكر بتقسيم العراق. على المسـتوى الدولي، لا يوجد استعداد للاعتراف بدولة جديدة خارجة من عباءة العراق القديم.

هذان العاملان لا يعنيان بأن التقسيم لن يأخذ طريقه، فبدلاً من حرب الجميع ضد الجميع، والتي ستصل حتما إلى نقطة الدمار التام، فإنه يفتح النافذة لتسوية الخلافات، وهذا قد يستغرق عقدا من الزمن أو نحو ذلك. ويعني تسوية الخلافات الطائفية، أن كل الفئات لديها قبول للانخراط في الحكومة والمشاركة فيها. وفي الواقع، شاركت هذه الفئات في الحكومة والقوات العسكرية والمؤسسات الاقتصادية للدولة. ولأن العراق مخزن كبير لبيع النفط، فإن الانخراط في مؤسسات الدولة هو أيضا توزيع للموارد الاقتصادية التي تتركز في بعض المحافظات. وهنا، نجد أن الميل للتسويات المعتدلة والاتفاقات الأخرى موجودة في المجتمع العراقي بشكل عام، مثلما يفكر قليل من القادة العراقيين البارزين بذلك. نذكر هنا تعاون الصدر، البرزاني، علاوي، لعزل المالكي في عام ٢٠١٢، وتقاربهم لمنع المالكي من الحصول على ولاية ثالثة. وأدرك أن المراقبين ركزوا على التقسيم والتفكك، لكني أحاول التركيز أيضا على الميول المضادة التي تنمو في كل مكان. وأخذت مبادرات عدة معادية للطائفية، تكتسب شعبية وتنمو ببطء وثبات.

٥- سجاد جياد (Sajad Jiyad)، باحث مشارك وعضو في المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي/ بغداد.

أنا أعتقد أنه في الأمد المتوسط ليس هناك شك بأن العراق سيبقى كما هو؛ بسبب الوضع الأمني الهش جدا، والذي لايشجع أي خطوات باتجاه الاستقلال لأي منطقة في العراق. قادة حكومة إقليم كردستان وقادة البصرة كلاهما يدفعان إلى مزيد من الحكم الذاتي لتخفيف ضغط مكوناتهم، لكني أعتقد أن حكومة كردستان فقط جادة في السعي للاستقلال في الأمد الطويل. لا أستطيع أن أرى كيف سيبقى العراق موحدا بدون إصلاحات جادة، والتحرك باتجاهات التطبيق الصحيح للفيدرالية. ليس هناك حافز حقيقي أو رغبة لدى الأقاليم الأخرى - بصرف النظر عن إقليم كردستان - للسعي إلى الاستقلال. والحديث عن "جمهورية سومر" غير واقعي ولن يحظى باهتمام كبير لا من السكان المحليين ولا من الحكومة المركزية، وينطبق الشيء نفسه بالنسبة للمحافظات الشمالية والغربية. لكن الحفاظ على الوحدة الإقليمية أسهل عبر تحقيق المصالحة وتلاحم المكونات المنقسمة. والقضية الحقيقية بالنسبة لي، هي ما إذا كانت الهوية العراقية ستبقى أو ستجبر مناطق الانقسام الطائفي على العيش تحت تسمية العراق.

٦- دكتور عباس كاظم (Dr. Abbas Kadhim)، باحث أقدم في الشؤون السياسية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جون هوبكنز (Johns Hopkins University) / الولايات المتحدة الأمريكية.

أنا أعتقد بأن العراقيين يحتاجون إلى سؤال أنفسهم سؤالين مهمين حول مستقبلهم: هل يستطيعوا التعايش بدون نزاعات عنيفة والتي تقود إلى سفك الدماء؟، و هل تستحق الوحدة الجغرافية خسارات الماضي والأخطار المستقبلية المحتملة ؟. إذا لم يستطع العراقيون الإجابة على كلا السؤالين بـ"نعم"، فيجب عليهم أن يأخذوا بعين الاهتمام ترتيبا جديدا. لا توجد خارطة - مهما كانت ثمينة - أكثر قيمة من حياة بشرية واحدة. في ضوء ما سُجّل في الماضي، والسنوات الأخيرة بالخصوص، فإن إجابتي على كلا السؤالين وبشكل مؤكد "لا".

رابط المقال: http://goo.gl/hOO2P6

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء